



الإقتراحات الأخيرة

لمجلي معايير المحاسبة المالية

في أكتوبر ٢٠٠٨ إلترزم مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية بأسلوب مشترك فيما يتعلق بمعاملة مواضيع إعداد التقارير المالية الناجمة من الأزمة المالية العالمية، وفي ١٧ مارس ٢٠٠٩ نشر مجلس معايير المحاسبة المالية مسودتي مراكز مساعدين تقترحان إرشادات تطبيق إضافية لقياس القيمة العادلة وتعديل متطلبات إنخفاض القيمة لبعض الإستثمارات في الديون والأسهم، وذلك لتناول مواضيع التطبيق المتعلقة منذ فترة طويلة الخاصة بالمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام الأمريكية.

في هذا الإجتماع قدم مساعدو مجلس معايير المحاسبة المالية ملخصاً للإرشادات المقترحة، وفي ضوء إلترزام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالعمل مع مجلس معايير المحاسبة المالية لتناول المواضيع الناجمة من الأزمة المالية وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية طلباً للآراء على موقعه حيث طلب المجلس تعليقات بحلول ٢٠ أبريل ٢٠٠٩، وسينظر في هذه

- عقود التأمين
- منافع ما بعد إنتهاء الخدمة
- الإعراف بالإيراد
- التحسينات السنوية
- التحديثات

عقد مجلس معايير المحاسبة الدولية كذلك إجتماعاً مشتركاً مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في ٢٣، ٢٤ مارس، حيث ناقش المجلسان ما يلي:-

- إطار المفاهيم
- التوحيد/عدم الإعراف
- قياس القيمة العادلة
- الأدوات المالية-الإعراف والقياس
- عرض البيانات المالية
- خسائر القروض
- خطة العمل

الأزمة المالية العالمية

ناقش المجلس مختلف نواحي استجابته للأزمة المالية العالمية:-

- الإقتراحات الأخيرة
- لمجلس معايير المحاسبة المالية.
- قياس القيمة العادلة.
- الأدوات المالية-الإعراف والقياس

تحديث مجلس

معايير المحاسبة الدولية

مارس ٢٠٠٩

تصدر نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية لإطلاع أعضاء المجلس، وكافة النتائج المبلغ عنها هي قرارات مؤقته ومن الممكن تغييرها أو تعديلها في إجتماعات المجلس المستقبلية.

تصبح القرارات نهائية فقط بعد إكمال إقتراع رسمي لإصدار معيار أو تفسير أو نشر مسودة عرض.

إجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ١٦-٢٠ مارس حيث ناقش ما يلي:-

- الأزمة المالية العالمية
- إطار المفاهيم
- خطط الإنبعثات الناجمة من المتاجرة
- الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية
- تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت غير المسؤولة علناً

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

محسن للتقارير المالية: الفصل ١ هدف التقارير المالية، وأعاد مؤقتاً تأكيد الإقتراحات في ذلك الفصل، بما في ذلك الإقتراحات بشأن التقارير المالية ومجموعة المستخدمين الرئيسيين، وقد قرر المجلس مؤقتاً تعديل الإقتراحات في مسودة العرض كما يلي:-

- إيضاح أن التقارير المالية لا تستثني بالضرورة المعلومات التي تتطلع للأمام أو المستقبلية، ويجب تعديل وصف الظاهرة الإقتصادية لتعكس هذا القرار.
- تجنب حيث يكون ذلك ممكناً استخدام العبارات منظور المنشأة ونظرية المنشأة ومنظور المالك لأنها لا توصل آراء المجلس.

طلب المجلس من المساعدين البدء في صياغة النسخ النهائية للفصول الخاصة بهدف التقارير المالية والخصائص الكيفية للتقارير المالية والقيود عليها.

حقوق الطبع محفوظة، تصدر نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية بعد كل إجتماع للمجلس من قبل مؤسسة مجلس معايير المحاسبة الدولية، دائرة

قدم المساعدون تحديثاً لخطط إجتماع دائرة مستديرة سيتم عقده بعد الموعد النهائي للتعليق على مسودة العرض، ويتوقع المجلس نشر مسودة العرض بالقرب من نهاية شهر ابريل.

الأدوات المالية-

الإعتراف والقياس

في نوفمبر ٢٠٠٨ أضاف المجلس إلى جدول أعماله مشروعاً خاصاً بالإعتراف بالأدوات المالية وقياسها، وفي هذا الإجتماع ناقش المجلس:-

- أهداف المشروع
 - المقاييس التي يمكن النظر فيها عند تحديد خاصية قياس لأداة مالية
- لم يتم إتخاذ أية قرارات، وأجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية فريداً من النقاش حول هذا الموضوع في إجتماعهما في ٢٣ مارس.

إطار المفاهيم

ناقش المجلس المراحل أ، ج، د للمشروع الخاص بإطار المفاهيم.

المرحلة أ هدف التقارير المالية

استعرض المجلس الإستجابات لمسودة العرض إطار مفاهيم

التعليقات قبل أن يقرر ما إذا كان سينشر إقتراحات رسمية لتعليق الجمهور. قرر المجلس كذلك إحالة مركز مساعدي مجلس معايير المحاسبة المالية المقترح بشأن الإرشادات الخاصة بقياس القيمة العادلة إلى هيئة الخبراء الإستشارية التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة والإفصاح عن الأدوات المالية في الأسواق التي لم تعد نشطة.

قياس القيمة العادلة

في ١٧ مارس أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (مركز مساعدين مقترح) معيار المحاسبة المالية ١٥٧-هـ تحديد ما إذا كان السوق غير نشطة والمعاملة ليست منخفضة السعر. أشار المجلس إلى النشر وقرر ما يلي:-

- عدم مناقشة مزايا الأسلوب في مركز المساعدين لمجلس معايير المحاسبة المالية قبل نشر مسودة العرض الخاصة بقياسات القيمة العادلة.
- يجب أن تطلب الدعوة للتعليق على مسودة العرض من المستجيبين التعليق على كل من الأسلوب في مسودة العرض والأسلوب في مركز المساعدين لمجلس معايير المحاسبة المالية.



الإلتزام المقابل

قرر المجلس مؤقتاً أنه إذا كانت المنشأة تستلم مخصصات بدون رسم من الحكومة فإن المنشأة تتحمل إلتزاماً بتخفيض إنبعاثاتها إلى أقل من المستوى الذي تمثله هذه المخصصات (أي حدها الأعلى)، فقط إذا لبت المنشأة هذا الإلتزام تستحق الإحتفاظ ببعض المخصصات، وقد قرر المجلس مؤقتاً أن على المنشأة الإعترااف بمطلوب لهذا الإلتزام، ويقاس المطلوب مبدئياً بالقيمة العادلة للمخصصات المستلمة.

الخطوات التالية

سينظر المجلس في الاجتماعات المستقبلية في المحاسبة اللاحقة لمخصصات الإنبعاثات، والمطلوب الذي يتم الإعترااف عند إستلام المخصصات، والمطلوب الذي ينشأ عندما تصدر المنشأة إنبعاثات.

الأدوات المالية التي لها

خصائص حقوق الملكية

نشر المجلس ورقة النقاش الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية في فبراير ٢٠٠٨، وفي أكتوبر قرر المجلس البدء في المداولات مستخدماً المبادئ التي تعتمد عليها أساليب الملكية

مستوى عالٍ في إطار

المفاهيم.

- العلاقة المشار إليها "بالتأثير الهام" لا تشكل سيطرة على المنشأة.
- يجب أن لا تناقش مسودة العرض القادمة التوحيد التناسبي.

أصدر المجلس تعليماته للمساعدین للبدء في صياغة مسودة العرض، محذراً من أنه قد تكون هناك حاجة لتعديلات عندما يناقش المجلس التعليقات على مسودة العرض البيانات المالية الموحدة التي إنتهت فترة التعليقات بالنسبة لها في ٢٠ مارس.

خط الإنبعاثات الناجمة

من المتاجرة

ناقش المجلس المحاسبة المبدئية لمخصصات الإنبعاثات التي تسلمتها المنشآت بدون تكلفة من الحكومات كحد أعلى وخطط الإنبعاثات الناجمة من المتاجرة.

مخصص الإنبعاثات

قرر المجلس مؤقتاً أن على المنشأة الإعترااف بمخصصات الإنبعاثات المستلمة بدون رسم من الحكومة كأصول، ويجب قياس المخصصات مبدئياً بالقيمة العادلة.

المنشورات، ٣٠ كانون

ستريتن لندن EC4M 6XH، المملكة المتحدة.

هاتف ٢٧٣٠+ ٧٣٣٢ ٤٤(٠)٢٠

فاكس ٢٧٤٩+ ٧٣٣٢ ٤٤(٠)٢٠

الموقع على الشبكة:

www.iasb.org

بريد إلكتروني:

publications@iasb.org

ISSN

1474-2675

المرحلة ج القياس

استمر المجلس في مناقشته للعوامل التي يمكن إستخدامها للتمييز بين البنود المبلغ عنها في البيانات المالية بالمبالغ الحالية وتلك المبلغ عنها بالمبالغ غير الحالية، وتركز النقاش على عامل تحقيق القيمة الذي يتعلق بالخاصية الكيفية للملائمة، ولم يتم إتخاذ أية قرارات. سيستمر المجلس في تطوير أسلوب خاص بتحقيق القيمة وكذلك العوامل الأخرى المتعلقة بالخصائص الكيفية.

المرحلة د المنشأة المعدة

للتقارير

قرر المجلس مؤقتاً ما يلي:-

- يجب مناقشة مفهوم السيطرة للمنشأة عند

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

العرض ١/٢٠٠٩) تقترح
تعديلات على التفسير ٩ / إعادة
تقييم المشتقات المدمجة
والتفسير ١٦ تحوطات صافي
استثمار في عملي أجنبية.

في هذا الاجتماع ناقش المجلس
الإستجابات ، وقرر ما يلي:-

■ كما إقترح في مسودة
العرض ١/٢٠٠٩ تعديل
الفقرة ٥ من التفسير ٩
للإستثناء من نطاق
التفسير ٩ المشتقات
الدمجة في العقود
المكتسبة في معاملات
ذات سيطرة مشتركة
وتكوين المشاريع
المشتركة.

■ كاقترح في مسودة
العرض ١/٢٠٠٩ تعديل
الفقرة ١٤ من التفسير ١٦
لإزالة القيد بأنه لا يمكن
إمتلاك أداة التحوط من
قبل العملية الأجنبية
المحوط صافي
استثمارها، وحذف الفقرة
ب ج ٢٤.

في مسودة العرض ١/٢٠٠٩
اقترح المجلس أن التعديل على
التفسير ١٦ الفقرة ١٤ يجب أن
يكون نافذ المفعول للفرات
السوية التي تبدأ في ١ أكتوبر
٢٠٠٨ أو بعد ذلك، في نفس

■ أداة ملكية قابلة للإسترداد
إجبارياً عند وقوع حدث
ليس من المؤكد وقوعه.
■ أداة ملكية قابلة للبيع عند
وقوع حدث عدا عن
التقاعد أو الوفاة.

طلب المجلس كذلك من
المساعدين إجراء فريد من
التحليل لما إذا يجب فصل
الأدوات التالية على مكونات
حقوق ملكية وإلتزامات:-

■ أداة ملكية قابلة للإسترداد
إجبارياً عند وقوع حدث
ليس من المؤكد وقوعه.
■ أداة ملكية قابلة للبيع عند
وقوع حدث عدا عن
التقاعد أو الوفاة.

طلب المجلس كذلك من
المساعدين إجراء فريد من
التحليل لكيفية تصنيف منشأة
ذات عمر محدد لأدواتها
المالية.

تفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

التعديلات بعد التنفيذ
نشر المجلس في يناير ٢٠٠٩
مسودة عرض التعديلات بعد
التنفيذ على تفسيرات لجنة
تفسيرات المعايير الدولية لإعداد
التقارير المالية (مسودة

الدائمة والأساسية. استمر
المجلس في هذا الاجتماع في
مناقشة أسلوب لتحديد ما إذا
كان يجب تصنيف أداة مالية
كحقوق ملكية.

قرر المجلس مؤقتاً أنه يجب
تصنيف الأدوات التالية على
أنها حقوق ملكية:-

■ أداة الملكية القابلة
للإسترداد حسب خيار
مصدرها.
■ أداة الملكية القابلة للبيع أو
القابلة للإسترداد إجبارياً
فقط عند تقاعد حاملها أو
وفاته (يستخدم المصطلح
تقاعد بشكل واسع ليشمل
أحداثاً قبل إنهاء الخدمة أو
الإستقالة أو التوقف عن
العضوية في مؤسسة
تعاونية أو شراكة).

قرر المجلس مؤقتاً أن أداة
الملكية القابلة للسداد إجبارياً في
تاريخ محدد أو سلسلة تواريخ
أو بسبب حدث مؤكد الوقوع
(غدا عن التقاعد أو الوفاة)
يجب تصنيفها كمطلوب.

أصدر المجلس تعليماته
للمساعدين لإجراء فريد من
التحليل لما إذا كان يجب فصل
الأدوات التالية إلى مكونات
حقوق ملكية وإلتزامات:

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

تتبنى دول في مختلف أنحاء العالم المعيار الجديد للمرة الأولى.

■ كيفية المحافظة على المعيار، خاصة في ضوء التغيرات في كامل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتوقعة على أساس خطة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

اسم المعيار

ناقش المجلس ردود الفعل تجاه قراره المؤقت في يناير ٢٠٠٩ بأن اسم المعيار النهائي سيكون *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت غير المسؤولة علناً*، وقد أبدى بعض أعضاء المجلس ملاحظة بأن ردود الفعل تجاه هذا الاسم لم تكن بعض الشيء مؤيدة لأنها (أ) معبر عنها بطريقة سلبية. (ب) كافة المنشآت عليها بعض أنواع المسؤولية تجاه الجمهور. (ج) "المنشأة غير المسؤولة علناً" عبارة معقدة بالنسبة لقولها وترجمتها.

ناقش المجلس أسماء بديلة، وأبدى تفضيلاً للرجوع إلى *المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الخاصة*، مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المبسطة كتفضيل ثانٍ،

الاجتماع موجودة في نشرة تحديث لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت غير المسؤولة علناً

إعادة العرض

ناقش المجلس ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة عرض المسودة المعدلة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت غير المسؤولة علناً نتيجة للتغيرات التي تمت أثناء إعادة مداولات المجلس لمسودة العرض لفبراير ٢٠٠٧، وقد نظر المجلس في التغيرات التي أجريت في ضوء الإرشادات لإعادة الغرض في كتيب العملية اللازمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد قرر المجلس بالإجماع أن إعادة العرض ليست مطلوبة.

التنفيذ والمراجعة

طلبي المجلس من المساعدين تطوير خطة للتنفيذ وإجراء مراجعة لاحقة للمعيار، وستتناول الخطة ما يلي:-

■ كيفية التعامل مع المواضيع التي تنشأ حينما

الوقت مثل التفسير ١٦. كان المستجيبون لمسودة العرض قلقين من أن السماح بالتطبيق مثل صدور التعديل قد يعني ضمناً أن المنشأة تستطيع تحديد العلاقات بأثر رجعي خلافاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩، تبعاً لذلك قرر المجلس أن على المنشأة تطبيق التعديل على الفقرة ١٤ للفرات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك، كما قرر المجلس السماح بالتطبيق الأبعد، ولكنه أشار إلى أن التطبيق الأبعد ممكن فقط إذا كانت متطلبات التحديد والتوثيق والفاعلية للفرات ٨٨ من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ والتفسير ٦ قد تمت تليبيتها في تاريخ التطبيق.

سيقوم المجلس بإدخال هذه التعديلات في *التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية* التي يتوقع صدورها في ابريل ٢٠٠٩.

تحديث أنشطة لجنة تفسيرات المعايير الدولية

إعداد التقارير المالية

قام المساعدون بالإبلاغ عن اجتماع لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الذي عقد في مارس، وتفاصيل



كما قرر المجلس مؤقتاً أن على المنشأة:-

- تصنيف المكسب أو الخسارة من التسوية وأثر الحد الأعلى للأصل في مكونات إعادة القياس.
- تصنيف المكسب أو الخسارة من التقليل مع تكاليف الخدمة.

مواضيع أخرى

قرر المجلس مؤقتاً ما يلي:-

- عدم تقديم إرشادات إضافية بشأن كيفية تحديد سعر الخصم المناسب، على أنه عندما يكمل المجلس تعريف "السوق النشطة" في مشروعه الخاص بقياس القيمة العادلة فإنه يمكن للمجلس نقل هذه المصطلح والإرشادات ذات العلاقة إلى معيار المحاسبة الدولي ١٩ ليحل محل المصطلح "السوق العميقة".
- عدم تقديم إستثناء شامل من محاسبة المنافع المحددة لخطط أصحاب العمل المتعددين.
- إيضاح أن على المنشأة النظر في الزيادات المستقبلية المتوقعة في الرواتب عند تقييم ما إذا

الإقتراحات في ورقة النقاش آراء مبنية حول التعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظفين" والاستجابات لهما، وفي هذا الاجتماع استمر المجلس في مناقشاته لمسودة العرض الأول التي تتناول الاعتراف بالتغيرات وعرضها في التزام المنفعة المحددة وفي أصول الخطة والإفصاحات والمواضيع الأخرى التي أثّرت في رسائل التعليقات التي يمكن تناولها بشكل عاجل.

العرض

قرر المجلس مؤقتاً أن على المنشأة فصل التغيرات في صافي أصل أو مطلوب المنفعة المحددة إلى ثلاثة مكونات:-

- تكلفة الخدمة
- تكلفة الفائدة على التزام المنافع المحددة-سيتم عرضها في نفس الطريقة مثل تكاليف التمويل الأخرى.
- إعادة القياس وتشمل التغيرات الأخرى في التزام المنافع المحددة وفي أصول الخطة- سيتم عرضها بشكل منفصل في بيان الدخل مخصصاً منها الآثار الضريبية.

وسيناقش أعضاء المجلس الاسم مع ممثلين عن واضعي المعايير الوطنية في إجتماعاتهم في ابريل ٢٠٠٩.

توقعات التصويت على

المعيار النهائي

طلب رئيس المجلس من الأعضاء بيان كيف توقعوا التصويت على المعيار النهائي، وقد بين ثلاثة عشر عضو عن نيته التصويت لصالح الاسم، وبين عضو واحد عن نيته المعارضة.

عقود التأمين

ناقش المجلس التدفقات النقدية التي سيتم إدخالها في قياس التزامات التأمين، وكان الهدف من الجلسة تثقيفياً، ولم يتخذ أية قرارات.

سيبدأ المجلس في شهر ابريل في مناقشة سلوك حملة البوالص ومشاركتهم، كما سيناقش المجلس الهوامش بما في ذلك القياس اللاحق، وكيفية معالجة تكاليف الإستحواذ، والجزء من الأقساط الذي يستعيد هذه التكاليف.

منافع ما بعد إنتهاء الخدمة

قرر المجلس في يناير تطوير مسودتي عرض منفصلتين من

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

- يجب أن يعكس صافي مركز عقد المنشأة القيمة الزمنية للنقود عندما يكون الأثر هاماً نسبياً. عند إعتبار ما إذا كان يجب تقديم إرشادات حول الأهمية النسبية في هذا السياق أشار المجلس إلى أن معيار المحاسبة الدولي ٣٩ يبين أن الذمم المدينة والدائنة قصيرة الجمل مع عدم وجود سعر فائدة مبين يمكن قياسها بمقدار مبلغ الفاتورة الأصلي إذا كان أثر الخصم غير هام نسبياً.
- يجب أن يكون سعر الخصم هو السعر الذي كانت المنشأة والعمل سيتفقان عليه في معاملة تمويل لا تتضمن تزويد بضائع وخدمات أخرى.
- يجب عرض أثر التمويل بشكل منفصل عن إيرادات البضائع والخدمات الأخرى.

العوض (المقابل) غير المؤكد

نظر المجلس في كيف يجب على المنشأة أن تحدد سعر المعاملة عندما يكون مبلغ العوض الموعود للعميل غير مؤكد لأسباب أخرى عدا عن

سيستمر المجلس في مناقشاته في شهر إبريل

الإعتراف بالإيراد

في ورقة النقاش آراء مبدئية حول الإعتراف بالإيراد في العقود مع العملاء إقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية نموذج اعتراف بالإيراد بناء على الزيادات في صافي مركز العقد للمنشأة، وصافي مركز العقد للمنشأة هو أصل عقد Contract Asset أو مطلوب عقد Contract Liability اعتماداً على جمع الحقوق المتبقية والتزامات الأداء في العقد، ففي هذا النموذج تقيس المنشأة مبدئياً هذه الحقوق والتزامات الأداء بسعر المعاملة-أي المبلغ الذي يعد به العميل كعوض (مقابل).

لا تنتظر ورقة النقاش في كيفية تحديد المنشأة لسعر المعاملة عندما يكون العوض الموعود: (أ) مدفوعاً في وت مختلف إلى حد كبير عن أداء المنشأة، أو (ب) غير مؤكد، (ج) في شكل عدا عن النقد، وقد ناقش المجلس في الإجتماع هذه المواضيع.

القيمة الزمنية للنقود

قرر المجلس مؤقتاً ما يلي:-

كانت المنافع ستكون أعلى للسنوات اللاحقة.

- إيضاح أن على المنشأة النظر في المشاركة في المخاطرة و/أو في خصائص التأشير indexation features عند تحديد أفضل تقدير للإلتزام المنافع المحددة.
- تعديل أساس الإستنتاجات لمعيار المحاسبة الدولي ١٩ لإيضاح أن تعريفات منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل مبنية على توقيت متى تتوقع المنشأة أن تصبح المنافع مستحقة لتتم تسويتها.
- إيضاح أن الضريبة المستحقة الدفع من قبل الخطة سيتم إدخالها في العائد على أصول الخطة أو في قياس الإلتزام اعتماداً على طبيعة الضريبة، وسينظر المساعدون في أين يجب إدخال تكاليف تطبيق الخطة في ضوء هذا القرار.

الخطوات التالية

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

المحاسبة الدولي ٣٩ /الأدوات المالية: الإعراف والقياس لعقود دمج المنشآت، وقد قرر المجلس مؤقتاً تعديل الفقرة ٢(ز) من معيار المحاسبة الدولي ٣٩ ليقصر نطاق الإستثناء على أي عقد آجل بين المستحوز والبائع المساهم لشراء أو بيع عقد مستحوز عليه ينجم عنه دمج منشآت أعمال في تاريخ استحواذ مستقبلي. يجب أن لا تزيد فترة العقد الآجل عن الفترة المعقولة اللازمة للحصول على أية موافقات مطلوبة وإغلاق المعاملة، وسيدخل المجلس هذا التعديل في التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يتوقع صدورها في أبريل ٢٠٠٩.

التحديثات

استلم المجلس تحديثات للاجتماعات الأخيرة للهيئة الإستشارية للمعايير ومجموعة الممثلين التحليلية. تتوفر ملخصات المساعدين لهذه المناقشات على الموقع على الإنترنت لمجلس معايير المحاسبة الدولية في جزء إجتماعات الهيئة الإستشارية للمعايير:-

<http://www.iasb.org/About+us/About+the+SAC/SAC+meetings>

■ إذا كانت المنشأة لا تستطيع القياس بشكل موثوق به القيمة العادلة للعوض غير النقدي فإن عليها قياس العوض بشكل غير مباشر بالرجوع إلى القيمة العادلة للبضائع والخدمات الموعودة.

■ على المنشأة عدم الإعراف بالإيراد إذا كانت المعاملة ينقصها العنصر التجاري، وسينظر المساعدون كذلك فيما إذا كان تبادل أصول مماثلة (ذات عنصر تجاري) يجب أن تنتج إيراداً.

الخطوات التالية

سينظر المجلس في إجتماعاته في شهري أبريل ومايو في إمكانية التحصيل، وفي بعض المواضيع المتعلقة بالعقود (مثل خيارات التجديد أو الإلغاء وتجميع أو تجزئة العقود).

التحسينات السنوية

أعاد المجلس المداولات حول موضوع واحد في مسودة العرض الخاصة بالتحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي نشرت في أغسطس ٢٠٠٨ بشأن الإستثناء في النطاق ضمن معيار

مخاطرة إئتمان العميل وتعديلات العقد، وقرر المجلي مؤقتاً:-

■ عند إنشاء العقد سعر المعاملة هو مبلغ العوض المتوقع للعميل- أي تقدير الإحتمال الموزون لعوض العميل.

■ بعد إنشاء العقد يجب على المنشأة تحديث قياس الحقوق لإظهار التغيرات في سعر المعاملة، وتوزيع هذه التغيرات على التزامات الأداء، وإذا وزعت التغيرات على التزامات الداء التي تمت تليبيتها فإنه يجب الإعراف بآثار التغيرات كإيراد، وإذا كانت آثار التغيرات تتعلق بالالتزامات التي لم يتم أدائها فإنها تزيد أو تقلل من قياس هذه الإلتزامات، سينظر المجلس في كيفية توزيع التغير في سعر معاملة على التزامات الأداء.

العوض غير النقدي

قرر المجلس مؤقتاً:-

■ على المنشأة قياس العوض غير النقدي بمقدار قيمته العادلة.

قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International
Accounting Standards
Board®

يتوقع نشره في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

غطى الاجتماع المواضيع التالية:-

- إطار المفاهيم
- التوحيد/عدم الإعراف
- قياس القيمة العادلة
- الأدوات المالية-الإعتراف والقياس
- عرض البيانات المالية
- خسائر القروض
- خطة العمل

إطار المفاهيم

اتخذ المجلسان القرارات التالية:-

- سينشر كل فصل حالما يتم إكماله.
- سيكون مفهوم المنشأة المعدة للتقارير موضوع فصل منفصل.
- سيحتفظ كل إطار بوضعه الهرمي الحالي (انظر معيار المحاسبة الدولي ٨ "السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات والأخطاء"، وبيان مجلس معايير المحاسبة الأمريكي رقم ١٦٢ هرمية المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام).
- ستستمر المراحل الحالية لهذا المشروع في التركيز على منشآت الأعمال في

سيعمل المجلسان معاً نحو معايير مشتركة بتطوير مشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالتوحيد وعدم الإعتراف كمشروعين مشتركين عندما يكمل مجلس معايير المحاسبة المالية تعديلاته قصيرة الأجل على معاييرها الحالية. إلى جانب ذلك وافق المجلسان على نشر إقتراحات لتحل محل معايير الأدوات المالية الخاصة بكل واحد منهما مع معيار مشترك في غضون أشهر وليس أعواماً، وكجزء من هذا المشروع سيفحص المجلسان محاسبة خسائر القروض، بما في ذلك نمذجي الخسارة المحتملة والمتوقعة.

سيستمر المجلسان في الإستفادة من الخبرة التي توفرها المجموعة الإستشارية للأزمة المالية، وهي هيئة استشارية ذات مستوى عالٍ لإرشاد المجلسين في استجابتهما المشتركة للأزمة المالية. يشمل تكوين المجموعة الإستشارية للأزمة المالية مستثمرين حاليين وسابقين وواضعي أنظمة ومصرفيين مركزيين ووزراء مالية وآخرين من الصناعة والقطاع العام. اجتمعت المجموعة في ثلاث مناسبات، وستلخص توصياتها في تقرير

وعلى صفحة اجتماعات مجموعة الممثلين التحليلية
<http://go.iasb.org/ARGMeeingFeb2009>

الاجتماع المشترك -

مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية

عقد مجلس المحاسبة الدولية اجتماعاً مع مجلس معايير المحاسبة المالية في ٢٣، ٢٤ مارس، وبناء على العمل الذي يجري حالياً وافق المجلسان على العمل بصورة مشتركة وبسرعة نحو وضع معايير مشتركة تتناول النشاط خارج الميزانية العمومية ومحاسبة الأدوات المالية، كما أنهما سيعملان على تحليل محاسبة خسارة القروض ضمن مشروع الأدوات المالية.

هذه الخطوات تعيد تأكيد الالتزام بأسلوب مشترك للأزمة المالية والهدف العام وهو التقارب بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمبادئ المقبولة بشكل عام الأمريكية التي وضعتها مذكرة التفاهم التي نشرت أولاً في عام ٢٠٠٦ وتم تحديثها في عام ٢٠٠٨.



الأدوات المالية-

الإعتراف والقياس

ناقش المجلسان ما يلي:-

- أهداف المشروع
- أساليب القياس الممكنة للأدوات المالية
- الخصائص الممكنة لتصنيف الأدوات المالية

قرر المجلسان أن هدف المشروع هو إستبدال معاييرهما الخاصة بالأدوات المالية بمعيار مشترك يحسن إلى حد كبير من منفعة القرارات لمستخدمي البيانات المالية، ويعتقد المجلسان أن تحسين منفعة القرارات سيؤدي كذلك لمتطلبات محاسبية أبسط، وقرر المجلسان أنه بالرغم من أن هدف المشروع شامل فإنه يجب تناول المشروع على وجه السرعة.

قرر المجلسان النظر في إجتماع مستقبلي في ثلاثة أساليب قياس ممكنة:-

- القيمة العادلة- معرفة على أنها سعر خروج في البيان ١٥٧ لمجلس معايير المحاسبة المالية قياس القيمة العادلة، وفي مسودة العرض القادمة لمجلي معايير المحاسبة

الحالية لعدم الإعتراف بالأدوات المالية، وقد نشر مجلي معايير المحاسبة الدولية مسوداً عرض للمتطلبات المقترحة للتوحيد.

قرر المجلسان أنهما سيداولان حول المواضيع التي أثارها المشاركون في رسائل التعليق بهدف التوصل إلى إستنتاجات مشتركة بعد إغلاق فترة التعليق على مسودتي العرض لمجلس معايير المحاسبة الدولية. عند إنهاء هذه المداولات سيصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً لعدم الإعتراف والتوحيد، كما سيصدر مجلس معايير المحاسبة المالية مسودتي عرض لتعليق الجمهور على نفس الموضوعين.

قياس القيمة العادلة

استلم المجلسان تحديداً لمشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاص بقياس القيمة العادلة. كانت هذه الجلسة تثقيفية ولم تتخذ أية قرارات، وأكمل مجلس معايير المحاسبة الدولية مداولاته، مع مراعاة أية أمور تنشأ في الصياغة، ويتوقع مجلس معايير المحاسبة الدولية نشر مسودة عرض في وقت مبكر من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

القطاع الخاص (مع إعتبار محدود لكيف يمكن أن تنطبق المفاهيم على أنواع أخرى من المنشآت). ستنظر مرحلة لاحقة فيما إذا كانت التعديلات لازمة لتناول مواضيع أو ظروف تعتبر فريدة للمنشآت غير الربحية.

إلى جانب ذلك قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مؤقتاً تعديل معيار المحاسبة الدولي ٨ ليعكس الخصائص النوعية الجديدة كما وافق عليه المجلسان، وسيعرض مجلس معايير المحاسبة الدولية التعديلات المقترحة لتعليق الجمهور عليها.

التوحيد/ عدم الإعتراف

ناقش المجلسان الطرق لتلبية إلزامات مذكرة التفاهم المتعلقة بعدم الإعتراف والتوحيد، وأشار المجلسان إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية يصدر بيانات نهائية تعدل البيان ١٤٠ والتفسير ٤٦ (ر) في عام ٢٠٠٩، مع تواريخ نفاذ متوقعة لعام ٢٠١٠، كما أشار المجلسان إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية سينشر خلال بضعة الأيام التالية مسودة عرض ستحل محل المتطلبات



ونموذج الخسارة المتوقعة،
وكلا النموذجان:-

- يستخدمان أعراف التكلفة المطفأة وليس القيمة العادلة.
- يحاولان تحديد خسائر القروض الحالية، وليس الخسائر التي قد تكون موجودة من القروض المستقبلية.

طلب المجلسان من المساعدين إجراء فريد من الاستكشاف لنموذج المخصصات الديناميكية الذي يستخدمه البنك المركزي الإسباني.

أشار المجلسان أن واضعي الأنظمة قد يطلبون من المؤسسات المالية الاحتفاظ بمبالغ احتياطية من رأس المال، وأبدى المجلسان ملاحظة بأن هذه المبالغ ستنتج من القيود على رأس المال أو مخصصات الربح، وهكذا لن تظهر في بيان الدخل الشامل (أو بيان الدخل المنفصل إذا تم عرضه). أشار المجلسان كذلك إلى أن أي إظهار في البيانات المالية لهذه القيود أو المخصصات يجب أن يكون شفافاً.

أشار المجلسان كذلك إلى أن تكوين مخصصات لخسائر القروض مناسب للمشروع

قدم المساعدون فكرة عامة مبدئية للنتائج المستلمة حتى الآن وللمعلومات الكيفية لكيف تغيرت البيانات المالية للشركات نتيجة لتطبيق النموذج المقترح، وعندما تكمل كافة شركات الإختبار الميداني ممارسة إعادة صياغة البيانات سبراجع المحللون كلاً من البيانات المالية المعاد صياغتها وغير المعاد صياغتها والإستجابة للمسح.

بعد إكمال الجزء التحليلي للإختبار الميداني وتلخيص كافة النتائج سيقام المجلسان نتائج الإختبار الميداني في إجتماع علني، والخطة الحالية هي عند الإجتماع في يوليو ٢٠٠٩ والبدء في إعادة المداولات بشأن نموذج العرض المقترح في سبتمبر ٢٠٠٩.

خسائر القروض

في الأزمة المالية الحالية نادى البعض بأنه يجب أن تطلب معايير إعداد التقارير المالية أشكالاً جديدة من المحاسبة لخسائر القروض، على سبيل المثال "تكوين مخصصات ديناميكية" أو محاسبة الخسارة المتوقعة. بدأ المجلسان في نقاش حول كيفية معالجة خسائر القروض محاسبياً، وقد استكشفاً وقارنا نموذج الخسارة المحتملة

الدولية حول قياسات القيمة العادلة.

- أسلوب إعادة قياس آخر مبني على التدفقات النقدية المخصومة (سيعرفه المجلسان في إجتماع مستقبلي).
- التكلفة المطفأة

للمساعدة في تصنيف أية أدوات مالية (إن وجدت) يجب أن تكون خاضعة لكل أسلوب من أساليب القياس هذه ناقش المجلسان المقاييس التالية الممكنة:

- خصائص الأداة مثل قابلية التغير للتدفق النقدي
- نموذج أعمال المنشأة
- نية المنشأة و/أو قدرتها على المتاجرة في الإدارة

عرض البيانات المالية

ناقش المجلسان تصميم الإختبار الميداني لنموذج العرض الذي اقترح في ورقة النقاش لأكتوبر ٢٠٠٨ آراء مبدئية حول عرض البيانات المالية. كجزء من الإختبار الميداني تعيد الشركات المشاركة في صياغة عامين من البيانات المالية باستخدام المبادئ وإرشادات التطبيق في ورقة النقاش وإكمال مسح لممارسة هذه الصياغة.



الخاص بالأدوات المالية-
الإعتراف والقياس (أنظر
أعلاه)، وان العمل المستقبلي
بشأن خسائر القروض يجب أن
يكون جزءاً من هذا المشروع.

خطة العمل

في فبراير ٢٠٠٦ نشر
المجلسان مذكرة تفاهم حددا
فيها الأولويات ضمن خطة
عملهما المشتركة، وفي سبتمبر
٢٠٠٨ نشر تقريراً حول
مذكرة التفاهم، وفي هذا
الاجتماع استعرض المجلسان
التقدم في المشاريع التي تغطيها
مذكرة التفاهم، ولم يتم إتخاذ أية
قرارات.

اجتماعات المجلس المستقبلية

٢٠٠٩

٢٠-٢٤ ابريل

١٨-٢٢ مايو

١٥-١٩ يونيو

٢٠-٢٤ يوليو (٢٣-٢٣ يوليو)

مع مجلس معايير المحاسبة
(المالية)

١٤-١٨ سبتمبر

١٩-٢٣ أكتوبر

٢٦-٢٧ أكتوبر (اجتماع

مشترك لمجلس معايير

المحاسبة الدولية ومجلس

معايير المحاسبة المالية،

نوروك، الولايات المتحدة)

١٦-٢٠ نوفمبر

١٤-١٨ ديسمبر